مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٤٥٣

الأربعاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سينغر واسينغر	(الجمهورية الدومينيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرج
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/37)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/89، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/37، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أود أن أبلغ المجلس بأن رئاسة المجلس قد اجتمعت بممثلي الأطراف الذين أكدوا أنهم يحتفظون بمواقفهم المعروفة فيما يتعلق بالبند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعلى أساس تلك الاجتماعات، وبموافقة أعضاء المجلس، خلصت الرئاسة إلى أنه يمكن للمجلس أن يشرع في البت في مشروع القرار المعروض عليه.

إذا لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

تم التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يتوقع الاتحاد الروسي أن ييسر اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩) تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لتهيئة الظروف الأمنية المؤاتية للتوصل إلى تسوية في الجزيرة.

إن التسوية في قبرص تشكل واحدة من عدد قليل من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن التي يوفر فيها الموقف الموحد لأعضائه دعما دوليا قويا لجهود الطرفين القبرصيين للتوصل إلى اتفاق بشأن تسوية شاملة على أساس قرارات الأمم المتحدة. والأمر الأساسي بشأن هذا التوافق في الآراء هو الموقف المتوازن للمجلس والاهتمام الذي يوليه لشواغل القبارصة أنفسهم.

غير أننا نأسف لأن أحد الوفود حاول استخدام الحالة الحساسة في الجزيرة لتعزيز موقفه بشأن مسائل لا تتصل اتصالا مباشرا بالتسوية، الأمر الذي بدأ يعرقل السعي إلى تحقيق توافق في الآراء والفعالية في عمل المجلس. ونشير إلى أنه ينبغي للمسائل العامة لحفظ السلام التي تؤثر على جميع بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أن تناقش في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، بمشاركة البلدان المساهمة بقوات. فتلك

المسائل تتعلق كذلك باستراتيجية الأمانة العامة غير المنجزة لتعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، الأمر الذي لم يسو بعد. إننا نؤيد ضرورة هذا العمل، ولكن القرار بشأن كيفية تطبيق هذه الوثائق الشاملة يجب أن يصدر من اللجنة الخاصة بعد أن تستعرض الوثائق. فتجاوز تلك الهيئة أمر غير مقبول، لا سيما وأن الأمانة العامة لم تكمل بعد عملها بشأن الوثيقة.

ونشير إلى أن تعليمات الأمين العام لتطبيق الوثيقة غير المكتملة على البعثات في قبرص وأبيي والجولان السوري لا تلغي الممارسة الحالية. يجب اتباع الإجراءات المعمول بها، بما في ذلك احترام خبرات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. فتلك الهيئة هي:

> ”منتدى الأمم المتحدة الوحيد المكلف بالاستعراض الشامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة على تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“(A/72/19، الفقرة ١٩).

ومن جانبنا، سوف نكفل إيلاء هذه المسألة الاهتمام على سبيل الأولوية في الدورة القادمة للجنة الخاصة. غير أن هذا ينطبق على جميع الوثائق التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جمع المعلومات وتحليلها لأغراض حفظ السلام. ونحن على ثقة من أن أعضاء المجلس سيتبعون نهجا أكثر مسؤولية تجاه مناقشة قضايا البلدان التي تتسم بالحساسية وسيظهرون المزيد من الاحترام لصلاحيات الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. من شأن ذلك أن يساعدنا أيضا في تحسين فعالية عمل مجلس الأمن.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩) بالإجماع اليوم وبتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. أود فحسب أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم لكي تكلل هذه المفاوضات بالنجاح. ما زلنا نؤيد بقوة التوصل إلى حل عادل ودائم لإعادة توحيد قبرص استنادا إلى النموذج المقبول دوليا المتمثل في إقامة اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، ونؤيد وجهة نظر الأمين العام بأن احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة لا تزال قائمة. إننا نوجه، من خلال اتخاذ هذا القرار بالإجماع اليوم، رسالة واضحة إلى جميع الأطراف للعمل صوب استئناف المحادثات عن طريق الانخراط البناء مع مستشارة الأمم المتحدة، السيدة جين هول لوت، وعملها للتوصل إلى اتفاق بشأن مرجعيات استئناف المحادثات في الأفق المنظور.

إن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تضطلع بدور هام في دعم عملية التسوية، من خلال إسهامها في السلام والاستقرار في الجزيرة وفي تهيئة الظروف اللازمة لمحادثات التسوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها كذلك أن تدعم العودة إلى الأوضاع الطبيعية في الجزيرة. ولذلك، فإننا نرحب بالتشديد في القرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩) على تعزيز الحوار والتعاون من أجل بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين الطائفتين، بما في ذلك دعوتنا الجماعية إلى الطرفين والأطراف ذات الصلة لوضع آليات جديدة لتحقيق تلك الغاية. وكذلك نؤيد استمرار التركيز على أهمية مساهمة المرأة والشباب والمجتمع المدني في دور التعليم في تعزيز ثقافة السلام والمصالحة.

وقد أحطت علما بوجهات نظر الممثل الروسي بشأن الصيغة الواردة في الفقرة ١٨ من القرار، بشأن المسائل الشاملة المتعلقة بحفظ السلام. لقد حاولنا جاهدين طوال هذه العملية مراعاة آراء جميع الوفود وإيجاد طريق للمضي قدما. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الصيغة التي استخدمناها في هذا القرار هي نسخة مطابقة تماما للصيغة التي أقرها المجلس في ولايات حفظ السلام الأخرى، بما في ذلك القرار ٢٤٤٥ (٢٠١٨) بشأن بعثة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، الذي اعتمدناه بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8400).

وقد كانت الصيغة في قرار اليوم بحاجة إلى التحديث منذ آخر مناقشة لنا قبل ستة أشهر لكي تعكس التطورات الهامة بشأن الإطار المتكامل لسياسة الأداء لجميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بشأن أداء عمليات حفظ السلام، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8360). وتتطابق صيغتنا بشكل كبير مع صيغة القرار ٢٤٥٠ (٢٠١٨) بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، الذي اتخذ بالإجماع كذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8436)، والذي شارك الوفد الروسي في قيادة المفاوضات بشأنه.

إننا لا نقبل الحجة القائلة بأنه يجب أن توافق اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (اللجنة ٣٤) أو تصادق على أي تطورات جديدة في سياسات حفظ السلام أو تأذن بها، قبل أن تتمكن الأمانة العامة من تنفيذها. إن اللجنة ٣٤ تؤدي دورا حيويا في التدقيق في سياسات حفظ السلام، وفي تقديم توصيات متوازنة واستراتيجية ومستنيرة بشأن طائفة من المسائل السياساتية في تقاريرها. غير أن اللجنة ٣٤، كما أشار زملاؤنا الروس على نحو صائب، مكلفة ”بإجراء استعراض شامل“ لجميع جوانب السياسة الشاملة لحفظ السلام. وذلك لا يعني ضمنا أن اللجنة ٣٤ تملك حق الاعتراض على تنفيذ السياسات العامة أو أنه يمكنها أن تعوق قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين. نحن لا نريد أن نرى مهام اللجنة ٣٤ تتجاوز أحكام الصلاحيات المنصوص عليها في المادة ١٠ من الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للممثلة الخاصة سبيهار وفريقها على عملهم في الجزيرة خلال الأشهر الستة الماضية، وللأمين العام للإبقاء على مساعيه الحميدة رهن إشارة الطرفين، ولجين هول لوت على مشاوراتها الجارية. ستواصل المملكة المتحدة دعم الأطراف في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية، ونقف على أهبة الاستعداد للقيام بدورنا في أي محادثات مقبلة.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وفد المملكة المتحدة على جهوده لتعزيز ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للتأكد من أنها تجسد الشعور القوي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي بأنه يجب على عمليات حفظ السلام أن تدعم الحلول السياسية والحاجة الملحة التي نراها في عمل زعماء كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك معا. ونقدر التزام المملكة المتحدة، بوصفها القائم على الصياغة وأحد البلدان المساهمة بقوات على السواء، تجاه السلام والاستقرار في قبرص.

وننضم إلى إجماع المجلس في حث زعماء الطائفتين القبرصيتين على اتخاذ خطوات فورية لإعادة بناء الثقة وتحسين الجو العام واستئناف المحادثات من أجل التوصل إلى تسوية. وتظل الولايات المتحدة تدعم تسوية شاملة من أجل إعادة توحيد الجزيرة كاتحاد ذي طائفتين ومنطقتين لتحقيق مصلحة كل القبارصة والمنطقة الأوسع، ونود أن نؤكد على ما يلي:

أولا، يجب أن تكون العملية السياسية صوب تحقيق تسوية بيد القبارصة، على الرغم من أن للأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية تضطلع به. ويجب على الزعماء أن يبدوا الشجاعة السياسية والإرادة للتفاوض بحسن نية وبشعور من الإلحاح، من أجل تحقيق سلام دائم. ونحث الزعماء على الانخراط بصورة استباقية مع مستشارة الأمم المتحدة جين هول لوت للتفاوض على مرجعيات استئناف المفاوضات.

ويجب أن يتابع الزعماء أيضا مسارات جهودهم الخاصة من أجل إعداد كل من الطائفتين لتسوية شاملة. توضح هذه الولاية حث مجلس الأمن القوي على أن يلتزم الزعماء بتنفيذ تدابير بناء الثقة لعام ٢٠١٥ المتفق عليها سابقا، ولا سيما فيما يتعلق بالتشغيل البيني للهواتف الجوالة وإتمام عملية إدماج شبكات

الكهرباء، في أقرب وقت ممكن. ونرحب أيضا بالدعوة التي وجهها المجلس لإنشاء آليات وتعزيز المبادرات القائمة للتخفيف من حدة التوترات. ينبغي لهذه الآليات أن تتيح الاتصال المباشر بين الطرفين دون المساس بمسألة الاعتراف، الذي يسمح كذلك بإجراء اتصالات من القمة إلى القاعدة عبر الطائفتين.

وتتمثل النقطة الثانية في أن دوام بعثات حفظ السلام أمر غير مقبول، من حيث المبدأ. ويسرنا أن الولاية الجديدة تعبر عن هذا الرأي وأن الأمين العام سيبحث في كيفية ترتيب أنشطة الأمم المتحدة العديدة في قبرص، في البيئة الحالية. فقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ووجود الأمم المتحدة في قبرص بوجه عام لا يمكن أن يكون بديلا لمشهد يفتقر إلى سبيل صوب التوصل إلى حل سياسي، أو جزءا منه. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام، ولا سيما فيما يتعلق بهذه النقطة.

ويحدونا الأمل في أن يتوصل القادة إلى اتفاق على الإطار المرجعي على وجه السرعة. وسنكون على استعداد لبذل جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وقد أوضحت الولايات المتحدة، أثناء استعراض جميع بعثات حفظ السلام، أنها لن تؤيد الوضع الراهن للبعثات التي تعثرت فيها العمليات السياسية.

وأخيرا، نود التذكير بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن أهم الطرق التي يضطلع بها بتلك المسؤولية هي تحديد ولايات حفظ السلام وسياساتها. ولا يمكننا قبول الرأي القائل بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتخلى عن دوره القيادي ومسؤولياته للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. وسنواصل الدفاع عن أولوية مجلس الأمن في مسائل حفظ السلام والتقدم الهائل الذي أحرزه المجلس في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بإصلاح عمليات حفظ السلام وتعزيزها بوضع تحسين أداء حفظة السلام في صميم جهودنا. ويعدُّ تنفيذ إطار سياسات أداء الأمانة العامة أمرا أساسيا لتحقيق هدفنا المشترك الرامي إلى تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسين كفاءتها بقدر الإمكان. وبناء على إنجازات القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بشأن أداء حفظة السلام، يسرُّنا أن مجلس الأمن قد أكد مجددا في ذلك القرار دعمه لوضع إطار شامل متكامل لسياسة الأداء يحدد معايير واضحة للأداء بهدف تقييم أداء جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في عمليات حفظ السلام ودعمها.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): صوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٤٥٣ (٢٠١٩) الذي اتخذه المجلس للتو. وتؤيد الصين الموقف الموضوعي والمنصف إزاء مسألة قبرص وتعرب عن احترامها لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وتعتقد الصين أنه ينبغي تسوية مسألة قبرص على أساس قرارات الأمم المتحدة والحوار والمفاوضات بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لتضييق هوة الخلافات تدريجيا والتوصل إلى حل دائم وشامل وعادل ومعقول ومقبول لكلا الجانبين، ويتسق مع المصالح المشتركة للطائفتين وبلدان المنطقة.

وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة العازلة وتعزيز التبادل بين الطائفتين ودعم عملية المفاوضات. وندعم البعثة في جهودها المستمرة لتنفيذ ولايتها.

وما برحت الصين تدعو دائما إلى أنه ينبغي أن يستمع المجلس بعناية إلى شواغل جميع الأطراف خلال المشاورات التي أجريت حول مشروع القرار من أجل التوصل إلى توافق واسع في الآراء. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن الحفاظ على وحدة صفوفه إزاء مسألة قبرص.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.